المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

مديرية الدراسات والإعلام

"الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة"

خلال شهر تشرين أول، 2021

الفهـــــــــرس

موجز تنفيذي	3
أ- أسرى ومعتقلون.	5
ب- اقتحامات لتجمعات سكنية.	8
ت- انتهاكات ضد المقدسات.	8
ث- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	13
ج-أنشطة استيطانية وتهويدية.	14
ح-حواجز عسكرية مفاجئة واغلاقات	19
خ-هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية.	20
د-انتهاكات المستوطنين.	21

موجز تنفيذي:

صعّد الاحتلال الإسرائيلي، خلال الشهر موضع التقرير، تشرين أول 2021، انتهاكاته المعهودة تجاه القدس المحتلة، بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها، في تحدٍ صارخ لجملة من المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة، والتي كان أبرزها:

- **اعتقاله (145) مقدسيا من أصل (461) حالة اعتقال؛ (456) منها في الضفة و(5) في قطاع غزة، بالترافق مع جملة من الانتهاكات المعتادة لحقوقهم الأساسية، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحكومية.**
- **تنفيذ سلسلة من الاقتحامات لعديد من التجمعات السكنية المقدسية، العديد منها في سياق قمعه الوحشي والعنيف، والتي بلغت (371) اقتحاما: (بمحافظات الضفة وفي غزة) كان نصيب القدس منها (13) عملية اقتحام.**
- **تكثيف الانتهاكات ضد المقدسات، وبخاصة ضد المسجد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، بما فيه تسهيل اقتحامه والقيام بجولات استفزازية يقودها يهود متطرفون، حيث اقتحم المسجد الأقصى خلال تشرين الأول (2707) مستوطنا من المستوطنين والطلبة اليهود، خلال فترتي الاقتحامات الصباحية وبعد الظهر، ومعظم المقتحمين أدوا الصلوات الجماعية والفردية في الأقصى، بحراسة من الشرطة، خاصة مع قرار محكمة الاحتلال التي سمحت للمستوطنين بأداء ما يسمى "الصلوات الصامتة" في الأقصى خلال الاقتحام وجاء في قرار المحكمة باعتبار صلاة اليهود في المسجد الأقصى "عملاً مشروعاً لا يمكن تجريمه"، هذا الى جانب مواصلة آليات تابعة للاحتلال بتجريف أجزاء من المقبرة اليوسفية الملاصقة للمسجد الأقصى المبارك من الجهة الشرقية.**
- **مصادرته، تدميره، والاعتداء على عديد من ممتلكات المدينة المحتلة، العامة والخاصة على السواء، بالتعارض مع ما يوفره القانون والمعاهدات الدولية من حماية السكان الاصليين والمدنيين تحت نير الاحتلال، حيث شهد الشهر موضع التقرير (39) حادثة مصادرة ممتلكات و(53) حادثة اعتداء على ممتلكات عامة وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق معطيات" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" إلى جانب مصادرة أراض فلسطينية.**
- **مواصلته لأنشطته الاستيطانية والتهويدية، ومنها مصادقة ما تسمى "لجنة التخطيط المحلية" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، على قرار بالاستيلاء على مساحات من أراضي المواطنين جنوب القدس، لصالح إقامة مبان عامة، وشق طرق وتنفيذ أعمال بناء في مستوطنة "غفعات همتوس"، هذا الى**

جانب الشروع بهدم نحو 30 منشأة قرب حاجز قلنديا بعد إغلاق المنطقة، منها محل للخضار ومحطة وقود ومغسلة سيارات، الأمر الذي تسبب بأزمة مرورية خانقة.

- **مواصلته هدم / توجيه إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية مقدسية؛ بما فيه بمزاعم عدم الترخيص؛ في وقت يفرض فيه وكما هو معروف شروطاً أقل ما يقال بأنها تعجيزية للحصول على هكذا رخصة، إذ شهدت مدينة القدس هدم وتدمير (14) منشأة سكنية.**
- **مواصلته التضييق على التحرك الحر والآمن للمواطنين المقدسيين داخل ومن وإلى مدينتهم المحتلة، ومنها نصبه (261) حاجزاً عسكرياً مفاجئاً، كان نصيب القدس منها (2) من الحواجز، إلى جانب إغلاقه العديد من شوارعها وطرقاتها.**
- **مواصلة المستوطنين اليهود، اعتداءاتهم وانتهاكاتهم ضد المواطنين المقدسيين وممتلكاتهم، مستفيدين ومستغلين الحماية الكاملة والقوية التي توفرها لهم مختلف مؤسسات الاحتلال.**

بادناه عرض موسع لأبرز انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في تشرين أول 2021، بحق القدس المحتلة، بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها وغيرها، خلال الفترة موضع التقرير

أ- أسرى ومعتقلون: -

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفق تقرير "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حملات الاعتقال الشرسة وغير المبررة في كثير من الأحيان ضد الفلسطينيين عامة، والمقدسيين خاصة، إذ تصدرت القدس قائمة الاعتقالات لهذا الشهر بواقع (145) حالة اعتقال من أصل (456) حالة اعتقال؛ (461) منها في الضفة و(5) في قطاع غزة.

فيما رصد مركز معلومات وادي حلوة–القدس (232) حالة اعتقال من المدينة خلال تشرين الأول الماضي بينها: 7 أطفال/ أقل من جيل المسؤولية– أقل من 12 عاما"، 102 فتى، و7 إناث بينهن قاصرتان.

وأوضح مركز المعلومات أن هناك أكثر من (100) حالة اعتقال ميدانية من شوارع القدس "باب العمود، باب الساهرة"، والمناطق المحاذية لهما، ومن مقبرة اليوسفية"، حيث تعمدت قوات الاحتلال ملاحقة الشبان والفتية خلال تواجدهم وجلوسهم في منطقة باب العمود، واعتدت عليهم بالضرب والقنابل والمياه العادمة، وأوضح المركز أن معظم المعتقلين أفرج عنهم بشرط الإبعاد عن مكان الاعتقال "شوارع القدس".

وتعمدت القوات ضرب المعتقلين خلال الاعتقال والاحتجاز داخل غرف المراقبة في منطقة باب العمود، وبعضهم حول للعلاج في المستشفيات وهو قيد الاعتقال، كما أصدرت سلطات الاحتلال 3 أوامر اعتقال اداري بحق الأسرى المقدسيين.

- إلغاء حق الإقامة: -

وضمن سياسة ملاحقة الأسرى المحررين، صادق "وزير العدل" في حكومة الاحتلال والمستشار القضائي، على قرار سحب الهوية من الأسير المحرر صلاح الحموري بحجة "تشكيله خطورة على أمن دولة الاحتلال وعدم الولاء لها وعضو نشاطه في الجبهة الشعبية".

كما قطعت سلطات الاحتلال التأمين الصحي للأسير المحرر محمد فرحان الذي قضى في سجون الاحتلال أكثر من 7 سنوات.

- **القدس تشهد كثافة عالية في الاعتقالات الممنهجة خلال لأشهر الثلاثة الماضية: –**

أصدرت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة – القدس)، تقريرًا عن الثلاثة شهور الماضية (تموز، وآب، وأيلول) للعام 2021، يستعرض قراءة عن نسبة الاعتقالات التي نفّذتها قوات الاحتلال، إضافة إلى جملة من القضايا التي فرضت نفسها، على مستوى عمليات التنكّيل بحق المعتقلين خلال عمليات الاعتقال وما بعدها، وكذلك عن واقع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالقدس أشار التقرير إلى أنها تشهد كثافة عالية في الاعتقالات الممنهجة، إذ رصدت المؤسسات على مدار الشهور الثلاثة (525) حالة اعتقال، حيث تم تسجيل 201 حالة اعتقال في تموز، و137 حالة اعتقال في آب، و187 حالة اعتقال خلال أيلول، حيث تُشكل نسبة الاعتقالات في القدس الأعلى بين محافظات الوطن، وكذلك نسبة اعتقالات الأطفال.

واستمر الاحتلال في فرض جملة من السياسات وتكثيفها بحقّ المقدسيين، حيث واصلت سلطات الاحتلال، ملاحقة محافظ القدس عدنان غيث، من خلال القرارات الرامية إلى تقييد حركته وتنقله وعمله؛ فجددت شهر آب الماضي القرار القاضي بمنعه من دخول الضفة الغربية والمشاركة في فعاليات أو تقديم أي مساعدة في القدس.

ويمنع محافظ القدس من دخول الضفة الغربية منذ 3 سنوات، حيث صدر قرار المنع الأول منذ توليه منصب محافظ القدس عام 2018، ويفرض على محافظ القدس الإقامة الجبرية في مكان سكنه في بلدة سلوان، كما يمنع التواصل مع عدد من الشخصيات الفلسطينية والناشطين الميدانين، وتعرض على مدار السنوات الماضية لعشرات الاعتقالات والاستدعاءات.

- **إقامة جبرية لأربعة أسرى محررين: –**

سلّمت سلطات الاحتلال أربعة أسرى محررين، قرارات تقضي بفرض الإقامة عليهم في مكان سكنهم في القدس، تمنعهم من التنقل والحركة في المدينة، وسلّمت لكل منهم خارطة لتحديد مسار محدد له للخروج من القدس، كما منعتهم من التواصل مع عدد من الأشخاص.

واستهدفت القرارات التالية أسماؤهم: الأسير المحرر ناصر الجعبة، حيث فرضت عليه الإقامة في حي الصوانة لمدة 6 أشهر، ماجد الجعبة في القدس القديمة لمدة 6 أشهر، يعقوب أبو عصب في حي الصوانة لمدة 3 أشهر، سليم الجعبة في حي الثوري/ سلوان لمدة 3 أشهر.

وفي شهر تشرين الأول الحالي اعتقلت قوات الاحتلال الأسير المحرر ماجد الجعبة وحولته بعد أيام للاعتقال الإداري، لمدة 3 أشهر، كما اعتقلت المحرر سليم الجعبة وتحقق معه في الزنازين.

- الحبس المنزلي الذي حوّل منازل المقدسيين إلى "سجون" لأطفالهم":-

في أواخر آب، سلّم الفتية عمر أبو السعود، وتيسير النتشة، وعلي ناصر من حي رأس العامود في بلدة سلوان، أنفسهم لمركز توقيف المسكوبية، لقضاء حكمهم المفروض عليهم، وعانى الفتية على مدار الأشهر الماضية، من الاعتقال والضرب المبرح والحبس الفعلي، ثم الإبعاد عن مكان السكن مع الحبس المنزلي، ثم الحبس المنزلي في مكان سكنهم.

واعتقل الفتية في شهر نيسان/2020، من قبل "وحدة المستعربين- الشرطة المتخفية بالزي المدني"، بحجة إلقاء الزجاجات الحارقة باتجاه مستوطنة في حي رأس العامود-سلوان، وبعد حوالي شهر أفرج عنهم بشرط الحبس المنزلي والإبعاد عن مكان السكن، وبعد عدة أشهر عادوا إلى منازلهم مع بقاء الحبس المنزلي المفروض عليهم، ثم خففت القيود عنهم تدريجيا، ومؤخرا حكموا بالسجن بين 10 – 11 شهراً، وقال الفتية خلال تسليمهم أنفسهم إلى الشرطة:" من حبس إلى حبس، تحولت منازلنا إلى سجون، الحبس المنزلي لم يكن معاناة لنا فقط، بل ولأفراد عائلتنا، اخترنا تسليم أنفسنا وقضاء الحكم لنتحرر ونعود إلى مدارسنا وجامعتنا ونمارس حياتنا بشكل اعتيادي."

وتمكن الفتى تيسر النتشة من النجاح في امتحانات الثانوية العامة، رغم الاعتقال والحبس المنزلي وظروف الدراسة في ظل الكورونا، فيما كان يتجهز علي وتيسير هذا العام لتقديم امتحانات الثانوية العامة، وتساءلت العائلات: هل من الممكن أن يتمكن أولادنا من ذلك في ظل الحبس الفعلي"

- أوامر الإبعاد:-

واصلت سلطات الاحتلال سياسة إبعاد الفلسطينيين عن الأقصى أو البلدة القديمة أو القدس بأكملها، إذ تم إصدار (9) أومر إبعاد بحق المقدسيين وفق تقرير " دائرة شؤون المفاوضات"، هذا بالإضافة الى

دفع الغرامات المالية الباهظة، ومن أبرز أوامر الإبعاد كان الذي صدر بحق خطيب المسجد الاقصى الشيخ عكرمة صبري لمدة اسبوع قابلة للتجديد.

فيما رفع تقرير "مركز وادي حلوان – القدس" عدد هذه القرارات من خلال رصده قيام سلطات الاحتلال بإصدار 13 قرار إبعاد، مبرزا القرار الصادر بحق الشيخ عكرمة صبري بالإبعاد عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع، عقب اقتحام منزله واستدعاءه للتحقيق، إضافة الى7 حالات إبعاد عن المسجد الأقصى، و4 عن البلدة القديمة، وحالة واحدة عن القدس.

ب. اقتحامات لتجمعات سكنية:-

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت بحسب تقرير "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (371) اقتحاما: (بمحافظات الضفة وفي غزة) أما القدس فقد شهدت (13) عملية؛ مع ما يرافقها وكالعادة من جرح لمواطنين، وانتهاك لحرماتهم، وتعدٍ وتخريب لممتلكاتهم، الخاصة والعامة على السواء.

ت. انتهاكات ضد المقدسات: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، تشرين أول 2021، انتهاكاته الممنهجة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف؛ في تحدٍ صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.

وحسب تقرير وزارة الاوقاف الفلسطينية الشهري، شهد شهر تشرين الأول وفي سابقة قضائية للمرة الأولى منذ احتلال المسجد الأقصى المبارك، السماح للمستوطنين المقتحمين بتأدية "صلوات صامتة." وكانت ما يسمى محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس، حكمت في وقت سابق بحق اليهود في أداء صلاة "صامتة" داخل الأقصى، معتبرة أن هذه "الصلاة لا يمكن تفسيرها على أنها عمل إجرامي."

وقالت الوزارة إن خطورة السماح لليهود بـ "الصلاة الصامتة" في باحات الأقصى تكمن في شرعنة صلاة اليهود بقرار محمي قانونا، وهي خطوة متقدمة لفرض هيمنة الاحتلال على المسجد الاقصى، تنفيذًا للتقسيم الزماني والمكاني في باحاته، مؤكدة أن القرار عدواني تجاه الأقصى ولكل المسلمين في العالم.

ورصد التقرير، تدنيس المسجد الاقصى 22 مرة خلال تشرين الأول الماضي، وعشرات الدعوات المتطرفة مما يسمى جماعات الهيكل لتنفيذ القرار، والاقتحام بأعداد كبيرة، ودعوة "مدرسة جبل المعبد الدينية" لتكثيف الاقتحامات، وتعديل برامجها ليتضمن الصلوات والطقوس بدلاً من الاقتحام المجرد.

فيما أشار تقرير "مركز معلومات وادي حلوة – القدس الى " تواصل اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك عبر باب المغاربة، والذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال مدينة القدس، حيث اقتحم المسجد الأقصى خلال تشرين الأول (2707) مستوطنا من المستوطنين والطلبة اليهود، خلال فترتي الاقتحامات الصباحية وبعد الظهر، ومعظم المقتحمين أدوا الصلوات الجماعية والفردية في الأقصى، بحراسة من الشرطة، خاصة مع قرار محكمة الاحتلال التي سمحت للمستوطنين بأداء الصلوات الصامتة" في الأقصى خلال الاقتحام وجاء في قرار المحكمة باعتبار صلاة اليهود في المسجد الأقصى "عملاً مشروعاً لا يمكن تجريمه".

وواصلت سلطات الاحتلال منع دخول أهالي الضفة الغربية إلى المسجد الأقصى، خاصة أيام الجمع، وعملت على نصب الحواجز على أبواب البلدة القديمة والأقصى، وقامت بترحيل أهالي الضفة على الحواجز المقامة على مداخل القدس.

- استمرار الاعتداء على " المقبرة اليوسفية " في القدس:-

واصلت الجرافات الإسرائيلية والعمال نبش القبور في «المقبرة اليوسفية» الملاصقة للمسجد الأقصى، بعد استئناف أعمال التجريف خلافا لقرار قضائي صدر سابقا بوقف مثل هذه الأعمال لحين البت بأمرها من المحكمة العليا الإسرائيلية.

وقال رئيس لجنة رعاية المقابر الإسلامية في القدس مصطفى أبو زهرة، إن طواقم بلدية الاحتلال وما تسمى «حماية الطبيعة» شرعت بطمس أجزاء من المقبرة وشواهد القبور، وذلك بعد تدمير عدد منها ونبشها ، وأضاف إن آليات الاحتلال شرعت في تفريغ شاحنات تضم كميات كبيرة من التراب بداخل المقبرة، تمهيدا لطمسها، وتحويلها إلى "حديقة توراتية".

وأوضح أن طواقم بلدية الاحتلال في القدس أحضروا قطعا من سور حديدي مجهز مسبقا، وشرعوا بتثبيته بشكل يفصل مقبرة الشهداء – التي تعتبر امتدادا للمقبرة اليوسفية– عن بقية المقبرة، كما تم إحضار أنابيب لتثبيتها في الأرض، وتجهيزات أخرى لإنشاء الحديقة.

وأضاف أن عملية طمس المقبرة تجري بحماية قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وجهاز المخابرات، وقبل إصدار المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها بخصوص إقامة الحديقة على أنقاض المقبرة.

يذكر أنه صدر قرار قضائي قبل نحو أسبوع يقضي بمنع دخول الجرافات إلى المقبرة اليوسفية. ومنعت شرطة الاحتلال، بالقوة، عائلات فلسطينية حضرت إلى المقبرة من الدخول وزيارة مقابر ذويها بداخلها. كما تم الاعتداء على سيدة عند قبرها بعدما نجحت في تخطي عناصر الشرطة والوصول لقبر ابنها.
وتنبع أهمية الموقع الجغرافي للمقبرة من قربها من سور القدس وباب الأسباط الذي يعد أهم مداخل البلدة القديمة، إضافة لأنها تضم قبورا لجنود أردنيين وضريح الجندي المجهول.

ويذكر أن بلدية الاحتلال تنفذ أعمال حفر وتجريف في المقبرة منذ عدة سنوات، وفي عام 2014 منع الاحتلال الدفن في جزئها الشمالي، وأقدم على إزالة عشرين قبرا تعود إلى جنود أردنيين استشهدوا عام 1967 فيما يعرف بمقبرة الشهداء ونصب الجندي المجهول. وتسعى سلطات الاحتلال إلى تحويل هذه القطعة إلى حديقة توراتية كجزء من مشروع للمستوطنين حول أسوار البلدة القديمة، ولتنظيم مسار للمستوطنين والسياح على رفات المسلمين الموجودين فيها. وفي الحادي عشر من الشهر الحالي، وأثناء عمليات حفر قامت بها طواقم بلدية الاحتلال ظهرت رفات وعظام عشرات الشهداء والموتى المسلمين، وبعد أن هب المقدسيون لرفض هذه الأعمال، أغلقت شرطة الاحتلال المكان.

والمشروع، الذي تحاول بلدية الاحتلال إنشاءه على أرض المقبرة، يقوم على مصادرة أرضها وأراضٍ مجاورة لها، وتصنيفها كأراض خضراء مفتوحة يمنع الدفن فيها أو البناء عليها، من أجل إنشاء مرافق عامة ومسار ودورات مياه.

وتجدر الإشارة إلى أن مساحة المقبرة اليوسفية تبلغ 4 دونمات و450 مترا مربعا، وهي ملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الشرقية، ويعود تاريخها إلى مئات السنين.

وحذر وزير شؤون القدس، فادي الهدمي، من التصعيد الإسرائيلي الخطير ضد الأحياء والأموات في مدينة القدس المحتلة جاء ذلك خلال لقاء جمع الوزير في وزارة شؤون القدس في بلدة الرام، مع سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى دولة فلسطين محمد أبو وندي، حيث بحثا تطورات الأوضاع الخطيرة في مدينة القدس المحتلة.

وأشار الى أن الحكومة الإسرائيلية تتقدم في اتجاه تنفيذ سلسلة من المشاريع الاستيطانية الكبرى في شمال وجنوب وشرق المدينة بالتزامن مع إعطاء الضوء الأخضر للمحاكم لإخلاء عشرات العائلات من منازلها لصالح مستوطنين في سلوان والشيخ جراح، وتصاعد عمليات هدم المنازل الفلسطينية ونبش القبور في المقبرة اليوسفية.

- كنيس "فخر إسرائيل".. قبّة تحجب أفق الأقصى وتهوّد فضاءه:-

لم تتوقف إسرائيل منذ احتلالها الشطر الشرقي للقدس عام 1967 عن محاولة جسر الهوّة بين مزاعمها والواقع الذي لا يخالف هذه المزاعم وحسب، بل يدحضها ويثبت عدم صحّتها. ومع استمرار البحث عن تاريخ يخدم هذه المزاعم وعدم العثور على أدلّة تثبتها، برزت حاجة الاحتلال إلى زرع الأدلّة ونسبها إلى التاريخ، وتزوير هويّة المكان والزمان لخدمة رواية الاحتلال ورؤيته.

فالحفريات والإنشاءات والمباني التهويدية التي يقيمها الاحتلال في الأقصى ومحيطه ويحاول عبرها الإيحاء أنّ المكان إرث يهودي، وطمس هوية القدس والأقصى الإسلامية والعربية هي دليل واضح على ما تقدّم. ويأتي في هذا السياق كنيس "فخر إسرائيل" الذي أعلن الاحتلال مؤخرًا عن بدء ترميمه بعد عقود من إقامته على أرض وقف إسلامية في حارة الشرف التي هدمها الاحتلال عام 1967، وهو مخطّط ليكون له أعلى مباني القدس القديمة خارج الأقصى وأكثرها بروزًا للناظر إلى البلدة من الغرب أو الجنوب.

ويقع الكنيس إلى الغرب من الأقصى، وهي الجهة التي تحتوي على أبرز المشاريع التهويدية الضخمة، مثل "بيت شتراوس"، وكنيس "خيمة إسحاق"، و"كنيس الخراب"، ومخطط "بيت هليبا."

- **الكشف عن المخطّط ووضع حجر الأساس لمشروع الترميم:-**

تداولت مواقع التواصل مؤخرا مقطع فيديو لترميم كنيس "فخر إسرائيل"، الذي يتوقّع متابعون أن يفتتحه الاحتلال في عيد الفصح اليهودي القادم.

ويعود الكشف عن مخطط ترميم الكنيس إلى نيسان 2010، عندما كشف المحامي قيس ناصر عن مخططات تحركها سلطة الآثار الإسرائيلية و"شركة تطوير الحي اليهودي" التابعة لحكومة الاحتلال لبناء كنيس "فخر إسرائيل"، بهدف إعادة بناء كنيس يهودي بُني في الحقبة العثمانية على أرض فلسطينية في حارة الشرف بالقدس القديمة.

وأوضح ناصر حينها أنّ المخطط يندرج في إطار الحفريات الإسرائيلية في البلدة القديمة، ذلك أن سلطة الآثار تدعي أن الكنيس بني سابقًا على منطقة استوطن بها اليهود منذ آلاف السنين وأن حفر هذه المنطقة، التي لم تحفر سابقًا، سيوصل الإسرائيليين إلى دلائل تاريخية مهمّة لوجود اليهود في فلسطين.

جاء الكشف عن هذا الكنيس المتاخم للأقصى بعد أقلّ من شهر من تدشين "كنيس الخراب" في آذار 2010 الذي شكّل نقطة تحوّل في المشاريع التهويدية التي يستهدف الاحتلال بها القدس القديمة ومحيط الأقصى.

يقع الكنيس على بعد حوالي 200 متر غرب المسجد الأقصى، وحوالي 100 متر عن "كنيس الخراب"، وهو يتكوّن من طبقات للصلاة وتعليم التوراة والتعاليم الدينية، وتدريب الكهنة، ومتحف لعرض آثار من "المعبد" المزعوم إضافة إلى سطح المبنى وقبة الكنيس، ويرتفع 27 مترًا، بمساحة 1400 متر مربع.

ويعود كنيس "فخر إسرائيل" إلى أواخر القرن التاسع عشر إذ بني على أرض إسلامية كان فيها قبر لوليّ مسلم اسمه الشيخ أبو شوش.

وفي عام 1948، تحصنت عصابات "الهاجاناه" الصهيونية في المبنى، وأطلقت منه النار على القوات الأردنية، التي ردّت بقصفه بالمدافع، ما أدّى إلى انهياره وبقي منه بضع آثار.

في تشرين الثاني 2012، أعلنت بلدية الاحتلال في القدس عن مخططات لإعادة بناء الكنيس، بكلفة حوالي 13 مليون دولار.

وفي أيار 2014، وضع وزير الإسكان في حكومة الاحتلال أوري أرئيل حجر الأساس للكنيس، وقال أرئيل حينها: "لقد انتصرنا في وضع لبنة أخرى في تطوير القدس"، فيما قال بركات: "نضع اليوم حجر الأساس لأحد الرموز المهمّة للمجتمع اليهودي في القدس. تولي البلدية أهمية كبيرة للحفاظ على المواقع التراثية في القدس وترميمها، وسنواصل الحفاظ على تراث إسرائيل في هذه المدينة."

في كانون الأول 2018، جرت مراسم أخرى لوضع حجر الأساس بمشاركة كلّ من وزير شؤون القدس زئيف إلكين، ووزير الإسكان يوآف غالانت، ورئيس بلدية الاحتلال موشيه ليون، وفي الاحتفال قال الوزير إلكين إنّ "كنيس فخر إسرائيل رمز لسيطرتنا على البلدة القديمة".

- تزوير الهوية وتهويد الأفق:-

يهدف كنيس "فخر إسرائيل"، بارتفاعه وقبته الضّخمة، إلى حجب الأقصى وتشكيل حاجز بصري تصطدم به عين الناظر من الجهتين الغربية والجنوبية، وهو يتكامل مع مساعي الاحتلال للسيطرة على المشهد البصري مع كنيس "الخراب" المحاذي، ويشكّل مع سائر الكنس التي زرعها الاحتلال في البلدة القديمة معالم لتهويد البلدة وتغيير هويّتها.

لا يقتصر دور هذه الكنس على تزوير هوية القدس القديمة ومنافسة الوجه الإسلامي البارز فيها، بل يتعدّى ذلك إلى أنّ الكنس تشكّل بؤرًا استيطانية ومصدرًا للاعتداء على المقدسيين والتنغيص عليهم، لا سيّما في الأعياد اليهودية عندما يتوجّه مئات من المستوطنين إلى الكنس ويقيمون فيها الاحتفالات.

علاوة على ذلك، فإنّ هذه الكنس تقام على أراضي المقدسيين، فـ "كنيس الخراب" المطلّ على حائط البراق والمسجد الأقصى مقام على أرض لعائلة البشيتي والعائلة تملك الأوراق التي تؤكد أن الشيخ حسين والشيخ سعيد البشيتي قاما بشراء أرض هذا الكنيس بعدما هدم في زلزال بنهاية القرن الماضي بسبب عدم إمكانية إصلاحه، لكن الاحتلال أعاد بناء الكنيس قبل عشر سنوات وافتتحه رغم أنه يعلم أنه مقام على أراضٍ فلسطينية مقدسية وقفية.

ث. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة:

واصل الاحتلال الاسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيه القدس الشرقية المحتلة، حيث شهد الشهر موضوع التقرير، (39)

حادثة مصادرة ممتلكات و(53) حادثة اعتداء على ممتلكات عامة وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق معطيات" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" إلى جانب مصادرة العديد من الأراضي الفلسطينية.

ج. أنشطة استيطانية وتهويدية:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، وفي الحقيقة صعَد، كما بالنسبة لبقية انتهاكاته، من أنشطته الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس المحتلة، **وكان أبرزها**:-

- العليا الإسرائيلية تصادر 4700 دونم لصالح البلدية في الشيخ جراح:-

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، قراراً بمصادرة 4700 متر في حي الشيخ جراح بالقدس، تعود الى أربع عائلات وهي؛ عبيدات، وعودة، وجار الله، ومنصور، وذلك لصالح بلدية القدس الإسرائيلية كحديقة عامة، على أن تتكفل شركة فندق الرشيد بتكاليف الحديقة وتعويض أصحاب الأراضي.

ويأتي القرار بناء على طلب أصحاب – شركة فندق الرشيد – لمصادر الأرض المجاورة بهدف رفع نسبة البناء للفندق من 18 ألف إلى 36 ألف متر مربع، لصالح البلدية الإسرائيلية، شرط أن يتم تحويلها الى حديقة على نفقت أصحاب الفندق ودفع التعويض لأصحاب الأرض في صندوق المحكمة.

ويشار إلى إن العائلات الأربعة ترفض هذا التعويض بشكل تام، مؤكداً أن العائلات الاربع ستلاحق الشركة وعبد الحكيم طوطح وشركائه عشائرياً وشرعياً ووطنياً. مؤكداً انه سيتم عرض كافة المستندات والوثائق التي تثبت هذه الصفقة غير الأخلاقية والتي تمس بحقوق العائلات وتقضي على مشروع كان قيد الاعداد لخدمة القدس والمقدسيين.

ويقول أحد أفراد هذه العائلات:" إن هذه القضية تنظر في المحاكم الإسرائيلية منذ أكثر من 20 عاماً، حيث أن المحكم فرضت علينا دفع مبلغ 35 ألف شيكل في صندوق المحكمة ومبلغ 15 ألف شيكل اخيراً.

وأن مساحة الأرض تزيد عن 4700متر، وكانت مستغلة كموقف للباصات والسيارات، وذلك تمهيداً لتنفيذ مشروع ضخم لصالح المقدسيين في هذه المنطقة الحساسة والمستهدفة من قبل الاستيطان والمستوطنين.

- هآرتس: خطة استيطانية في القدس تدفن حل الدولتين نهائيا: –

كشفت هآرتس العبرية، بأن حكومة الاحتلال الإسرائيلي قدمت، بخطط استيطانية واسعة في مدينة القدس المحتلة، والتي من شأنها أن تمنع أي حل مستقبلي وإقامة دولة فلسطينية.

وأوضحت "هآرتس" في تقرير من إعداد نير حسون ويونتان ليس، أن مستوطنات "جفعات همتوس"، "منطقة إي1" و"عطروت" و"بسغات زئيف"، "جميعها تقع في مدينة القدس أو في محيطها وتوجد خلف الخط الأخضر، حيث تقوم إسرائيل فيها في هذه الأيام، بالدفع قدما بخطط واسعة للبناء اليهودي".

وذكرت أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، "امتنعت في هذه الأثناء عن استخدام الضغوط على تل أبيب لتجميد البناء"، منوهة إلى أن مثل هذه الضغوط "يمكن أن تتحول لأزمة سياسية بسبب تشكيلة الحكومة الحالية" التي يقودها نفتالي بينيت.

وبحسب الصحيفة، فقد "صادقت اللجنة المحلية في القدس، على مصادرة مناطق في جفعات همتوس، وصادقت أيضا على إيداع خطة لتوسيع حي بسغات زئيف، وستبدأ لاحقا مناقشة الاعتراضات على إقامة مستوطنة جديدة في منطقة "إي1"، وبعد شهر سيتم عرض خطة للنقاش لبناء حي يهودي ضخم في منطقة عطروت".

ونبهت إلى أن "جفعات همتوس" و"إي1"، كانت دائما تعتبر خطا أحمر بالنسبة لواشنطن والمجتمع الدولي، فهذه الخطط تعتبر إشكالية بشكل خاص لأن جفعات همتوس ستفصل كليا قرية بيت صفافا عن الفضاء الفلسطيني لشرق القدس، وتحيطها بأحياء يهودية، ومنطقة "إي1" ستقسم الضفة الغربية ولن تسمح بالانتقال بين شمال الضفة وجنوبها، وفي نظر المجتمع الدولي هذه مسامير زائدة جدا في نعش حل الدولتين".

وكشفت "هآرتس"، أن "الحي الجديد الذي يخطط أن تقام فيه (1257) وحدة سكنية، سيكون الأول الذي سيقام في القدس منذ ثلاثين سنة، والمستوطنة السابقة كانت جبل أبو غنيم المجاور، الذي اعتبر من قبل الفلسطينيين والمجتمع الدولي، مؤامرة إسرائيلية استهدفت التشويش على اتفاقات أوسلو."

ونوهت إلى أنه "طوال وجود باراك أوباما في البيت الأبيض، منع مكتب رئيس الحكومة، بسبب الضغط الأمريكي، الدفع قدما بهذه المخططات، وعند تسلم دونالد ترامب منصبه لم تسارع إسرائيل إلى الدفع قدما بالبناء، فقط في شهر شباط 2020، بعد ستة أيام على جولة الانتخابات الثالثة، أمر رئيس الحكومة في حينه، بنيامين نتنياهو، بتسريع إقامة هذه الأحياء الاستيطانية".

ولفتت إلى أن "الأمر الذي اعتبر خدعة انتخابية تحول إلى واقع، فقبل بضعة أيام على أداء بايدن للقسم تم إغلاق العطاءات في "جفعات همتوس" والجرافات بدأت بالأعمال الأولية على الأرض"، موضحة أن "المستوطنة في "إي1" التي فيها يخطط لإقامة 3500 وحدة سكنية، ما زالت بحاجة للمرور بإجراءات التخطيط، لكن حكومة بينيت تقترب من اللغم الذي زرعه نتنياهو في أواخر ولايته".

وأكدت أن زخم البناء الاستيطاني في القدس يواصل في أماكن أخرى أيضا، وأمس أوصت اللجنة المحلية في القدس بالمصادقة على إقامة (470) وحدة سكنية في "بسغات زئيف"، وفي وثائق الخطة تعلن وزارة الإسكان، أن الأمر يتعلق بـ"استخدام مناطق مفتوحة داخل المجال البلدي"، في إطار "تحديث"، ولكن نظرة سريعة إلى الخارطة تظهر أن الأمر يتعلق فعليا بتوسيع الحي اليهودي باتجاه جدار الفصل الذي يفصل بينها وبين قرية حزما".

وفي 6 كانون الأول 2021، ستناقش "اللجنة اللوائية" إقامة حي استيطاني ضخم فيه (9000) وحدة سكنية في منطقة "مطار عطروت"، وهي منطقة حساسة جدا لكل الذين ما زالوا سيصممون على إقامة الدولة الفلسطينية، علما بأن المنطقة الصناعية "عطروت" والمطار المتروك إلى جانبها، يوجدان بين أحياء "بيت حنينا" و"كفر عقب"، التي هي فضاءات التطور الأخيرة التي بقيت للفلسطينيين في القدس".

وبينت الصحيفة أن الرئيس بايدن، "له تجربة في تحطيم الأدوات أمام حكومة إسرائيل في كل ما يتعلق بالبناء خلف الخط الأخضر، وخلال زيارته لإسرائيل في 2010 كنائب لأوباما، نشرت وزارة الداخلية خطة لتوسيع حي "رمات شلومو"، وهو الأمر الذي أثار غضب إدارة أوباما بشكل غير مسبوق، وشعر

بايدن بالإهانة من قبل تل أبيب، وفي هذا المساء طلب من البيت الأبيض العودة فورا، لكن بعد جهود بقي وتناول وجبة العشاء".

ورأت "هآرتس"، أن "مهمة تقسيم القدس تحولت منذ زمن إلى مهمة مستحيلة، فالواقع المقدسي للمستوطنات والبنى التحتية والاقتصاد وحتى "الخرائط الذهنية" للمقدسيين من شطري المدينة، كله يقتضي رمي الخطط القديمة من "جنيف" أو "كامب ديفيد"، ومع ذلك، فإنه في المجتمع الدولي، هناك اتفاق على أن هذا هو السيناريو المعقول الوحيد لمستقبل فلسطين و"إسرائيل".

<u>وتابعت: "الدفع قدما بإقامة 3 مستوطنات جديدة، سيحول سيناريو حل الدولتين إلى شيء منفصل كليا عن الواقع، والمجتمع الدولي سيكون ملزما بتقديم حل آخر، "دولة ثنائية القومية" أو "كونفدرالية" من نوع معين يعيش فيها ملايين الإسرائيليين والفلسطينيين مع مساواة في الحقوق، ستكون هي الخيار الوحيد المعقول".</u>

- **مستوطنة فوق مطار القدس الدولي: –**

حتى قبل أن تباشر بالبناء، بدأت إسرائيل الترويج لبيع تسعة آلاف وحدة استيطانية تعتزم إقامتها فوق مطار القدس الدولي (قلنديا) في شمال المدينة. ويتزامن ذلك مع شروعها بتأسيس البنية التحتية اللازمة للمستوطنة، في مشروع يفصل المدينة جغرافياً وديموغرافياً، ويقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

وستقيم إسرائيل المستوطنة على 900 دونم (90 ألف متر مربع) من أصل 1200 دونم. وهي المساحة الكلّية لأراضي المطار الذي أغلقته عام 2000، بعد أن خصصته للرحلات الداخلية منذ احتلالها له عام 1967.

وأسست بريطانيا مطار القدس عام 1920 خلال مرحلة الانتداب، كأول مطار دولي في فلسطين. واستمر في رحلاته الخارجية حتى احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967.

ويُعتبر إنشاء المستوطنة الأول من نوعه داخل القدس الشرقية منذ بناء تل أبيب مستوطنة هار حوماه فوق جبل أبو غنيم جنوب المدينة عام 1997.

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة طرحت منذ عام 2004 فكرة إنشاء مستوطنة فوق أراضي المطار، لكنها أجّلت تنفيذها تحت ضغوط من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

وفي حال مضت الأمور كما تخطط لها تل أبيب، فإنها ستبدأ بناء المستوطنة التي تتسع لأكثر من 40 ألف مستوطن العام المقبل في عملية ستستغرق نحو ثلاثة أعوام.

- **مطالبة إسرائيلية بإلغاء المستوطنة:-**

وستقع المستوطنة الجديدة وسط مجموعة من القرى الفلسطينية، وستمزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدة قلنديا ومخيمها، وكفر عقب والجديرة والرام وبيت حنينا"، بحسب رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وليد عساف، "المشروع الاستيطاني الجديد يستهدف استكمال حصار مدينة القدس وعزلها عن محطيها بالكامل".

وأعلنت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية أن "تل أبيب تخطط لبناء مستوطنة على أراضٍ تُصنّفها أراضي دولة"، مشيرة إلى أن ذلك "يمكّنها من البناء من دون الحاجة إلى الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية أو تلقّي اعتراضات بشأن ملكية الأراضي".

وأضافت الحركة أن الخطة تتضمن "هدم العشرات من منازل الفلسطينيين، وتهدف إلى دقّ إسفين يمنع التطور العمراني الفلسطيني في المنطقة المركزية الأكثر أهمية في الدولة الفلسطينية المستقبلية، وهي منطقة القدس ورام الله".

وطالبت الحركة الحكومة الإسرائيلية بإلغاء فوري لمخطط بناء المستوطنة، كونه "ينطوي على خطر جديد يهدد حل الدولتين، ويشكل ضربة أخرى لإمكانية قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية".

ورفضت بلدية القدس الإسرائيلية التعليق على بدئها الترويج لبيع وحدات سكنية في المستوطنة.

- **أسباب استراتيجية**

وفي شباط 2020، قدمت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية خطة بناء المستوطنة إلى اللجنة اللوائية من أجل المصادقة عليها.

وأشار مدير دائرة الخرائط في "جمعية الدراسات العربية" خليل التفكجي إلى وجود أسباب استراتيجية تدفع تل أبيب إلى بناء المستوطنة، وأهمها "القضاء نهائياً على مطار عاصمة دولة فلسطين، وبناء كتلة استيطانية ضخمة تفصل بين التجمعات الفلسطينية داخل الجدار وخارجه"، إضافة إلى "قلب الميزان الديموغرافي لمصلحة إسرائيل بعد توسيع مساحة بلدية القدس إلى 10 في المئة من الضفة الغربية".

وبالتوازي مع بناء المستوطنة فوق مطار قلنديا، بدأت إسرائيل حفر نفق تحت حاجز قلنديا العسكري الواصل بين رام الله والقدس، كي يربط بين المستوطنات داخل القدس وخارجها، بعيداً من الطرق التي يسلكها الفلسطينيون.

وتوعّد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني بالقول "سنواجه المشروع الإسرائيلي بكل السبل الممكنة"، مضيفاً أن "إخراج حكومة نفتالي بينيت المشروع من الأدراج يشير إلى أنها حكومة استيطان على الرغم من وجود بقايا معسكر السلام فيها".

وأشار إلى أن تل أبيب "ماضية في سياسة القضم التدريجي للضفة الغربية وتطبيق سياسة الضم الفعلي لها".

ح. حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، بما فيهم المقدسيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، كان أبرزها إقامتها نحو (261) حاجزا عسكريا مفاجئا في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، (2) منها اتصلت بالقدس الشرقية المحتلة؛ مع ما يرافقها وكالعادة من انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، لدى اضطراره لعبور واحد منها، بما فيها استيقافه والتدقيق الممض في هويته وتفتيش مركبته، وبالتالي التسبب باختناقات مرورية خانقة، دعك من انتهازها فرصة لاعتقال مواطنين، وفي بعض الحالات يصل التزمُت غير المبرر في هذه الحواجز والإغلاقات إلى حد الاستخفاف بشؤون الفلسطينيين وربما حياتهم في بعض الأحيان.

خ. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية:

كثف الاحتلال الإسرائيلي من أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء في مدينتهم، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، حيث رصد تقرير دائرة شؤون المفاوضات (14) عملية هدم.

فيما أشار تقرير مركز وادي حلوة– القدس مواصلة بلدية الاحتلال عمليات الهدم في مدينة القدس، وتصاعدت عملية الهدم الذاتي، حيث يجبر المقدسي على هدم منزله بنفسه تفاديا لدفع غرامات باهظة "أجرة الهدم لطواقم البلدية والقوات المرافقة لها".

ورفعت معطيات مركز المعلومات عدد عمليات هدم 11 منشأة في شهر تشرين الأول 8 منها هدمت ذاتيا بأيدي أصحابها، ومن بين المنشآت "9 منازل، منشأة تجارية، سور".

- أوتشا:– ارتفاع معدل هدم ومصادرة منازل الفلسطينيين بنسبة 20% خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من عام 2020:–

كشف تقرر أممي، عن "ارتفاع معدل هدم ومصادرة منازل الفلسطينيين في أرضهم المحتلة منذ عام 1967 بنسبة 21 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من عام 2020."

فيما تزايد عدد المشرّدين الفلسطينيين بنسبة 28 في المائة خلال نفس الفترة، بحسب تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

وذكر التقرير أنه "رغم أن شهر أيلول سجّل أقل مستويات من الهدم والتشريد منذ عام 2017، إلا أن هدم المنشآت أو مصادرتها ارتفع بنسبة 21 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، وتزايد عدد المشرّدين بنسبة 28 بالمئة"، دون ذكر أرقام تفصيلية.

وقال التقرير إن "إسرائيل هدمت أو صادرت أو أجبرت السكان علي هدم منازلهم، في أيلول الماضي، بواقع ثماني منشآت يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية مما أدي إلي تشريد شخصين، وإلحاق الضرر بسبل العيش لحوالي 50 شخصا أو وصولهم إلى الخدمات."

وقدر التقرير الأممي عدد المنشآت الفلسطينية التي صادرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية هذا العام وحتى الآن بحوالي 311 منشأة، إما بدون سابق إنذار، أو بإعطاء المالكين مهلة قصيرة المدى، وذلك باستخدام العديد من الأوامر العسكرية التي تحول دون قدرة الأشخاص على الاعتراض المسبق على القرار.

ولفت التقرير إلى أن عدد الأصول (لم يحدد ما هيتها بالضبط) التي تم هدمها أو مصادرتها ارتفع بنسبة 96 بالمئة تقريبا حتى الآن في عام 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020 (من 94 إلى 184)

د. انتهاكات المستوطنين:

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، بما فيه المقدسيين؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ تنوعت اعتداءات المستوطنين الوحشية والمتغطرسة ما بين تدمير أثاث منازل، الحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات، وخط عبارات عنصرية حيث شهد شهر تشرين أول، طبقا لتقديرات دائرة شؤون المفاوضات (91) اعتداءا.

❖ **مركز مدار: خطورة مشروع التسوية الإسرائيلي على واقع مدينة القدس ومستقبلها :-**

نشر مركز " مدار" الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ورقة موقف استعرضت مشروع تسوية أراضي القدس في الفترة (2018-2025) وقرار الحكومة الإسرائيلية 3790) محذرا من مدى خطورة هذا المشروع على واقع مدينة القدس ومستقبلها، نستعرض أدناه ما جاء فيها :-

اتخذت الحكومة الإسرائيلية، بتاريخ 13 أيار 2018، القرار رقم 3790 وعنوانه "تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتطوير الاقتصاد في القدس الشرقية ."أحد أهم بنود القرار هو "تخطيط الأراضي وتسجيلها"، والذي ستقوم إسرائيل بموجبه، من خلال لجنة تشرف عليها وزارة العدل الإسرائيلية، بتسوية كل أراضي القدس الشرقية المحتلة، وستنتهي أعمالها مع نهاية العام 2025. كان من المفترض أن تنجز إسرائيل تسوية 50% من أراضي القدس الشرقية خلال الربع الأخير من العام 2021 (تشرين الأول- كانون الأول)، لكن العملية تبدو معقدة، وتتوقع إسرائيل ألا تمر بهدوء في كل أحياء القدس الشرقية، وعليه فضلت "لجنة التسوية" المسؤولة عن العملية أن تبدأ بتسوية أحواض

تجربة (pilot) في مناطق متفرقة، إلا أن انتشار وباء الكورونا في العام 2020-2021 أدى إلى أن تسير العملية ببطء، لكن أيضاً بثبات.

في ظاهر القرار، تدعي إسرائيل أن تسوية أراضي القدس الشرقية من شأنه: أن يزيد دخل بلدية القدس بمئات ملايين الشواكل، وأن يزيد دخل المقدسيين الذي سيتمكنون من الاستفادة من التسوية، وتخصيص نحو 550 ألف متر مربع من البناء لصالح مناطق صناعية ستستوعب قوة عمل فلسطينية. لكن في جوهر القرار، يمكن أن تُستخدم التسوية، وبشكل فعال وغير قابل للعودة عنه، للمضي قدماً في المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي سيصادر أراضي شاسعة من القدس الشرقية ويسجلها رسمياً أملاك دولة، أو أملاكاً يهودية.

يأتي قانون تسوية أراضي القدس الشرقية، الذي يطبق ما بين 2018–2025، بعد أكثر من نصف قرن على احتلال القدس الشرقية وضمها إلى السيادة الإسرائيلية. صادرت إسرائيل خلال هذه السنوات مناطق شاسعة من القدس الشرقية لصالح كتل استيطانية كبرى، حاصرت التمدد الطبيعي للمقدسيين، وخلقت حقائق جديدة داخل الفضاء المكاني. هذا يعني أن تسوية أراضي القدس الشرقية بناء على وقائع اليوم (2018–2025)، وليس بناء على ما كان عليه الأمر عشية الاحتلال (1967) سوف لن يثبت التغييرات الاستعمارية في القدس الشرقية وحسب، إنما أيضاً سيمضي قدماً في سرقة المزيد من الأراضي بشكل فجائي وتحت مسوغات "قانونية."

تعرض ورقة تقدير الموقف هذه في القسم الأول السياق التاريخي لتسوية الأراضي في فلسطين. وفي القسم الثاني، تركز الورقة على القدس الشرقية والتغييرات الجوهرية التي طرأت على أوضاع مساحات شاسعة من القدس نتيجة المصادرات والتوسع الاستيطاني. وفي القسم الثالث، تقدم الورقة قراءة معمقة في البند المتعلق بتسوية الأراضي، والمشمول ضمن قرار 3790، وترصد تطور العمل خلال العامين 2019–2020. وتحاول الورقة في القسم الأخير أن تقرأ تبعات عملية التسوية على مدينة القدس الشرقية. وتستند الورقة إلى قراءة معمقة في وثائق صادرة عن الحكومة الإسرائيلية، بلدية القدس ومراكز بحثية إسرائيلية .

- **أولاً: السياق التاريخي لتسوية أراضي فلسطين:-**

عملية تسوية الأراضي هي إحدى وظائف الدولة، وتهدف إلى ترسيم حدود كل قطع الأراضي وتحديد ملكياتها بشكل نهائي غير قابل للطعن من خلال إصدار شهادات طابو، بدأت عملية تسوية أراضي فلسطين في عهد الانتداب البريطاني في العام 1928، ولاحقاً استندت إسرائيل (داخل دولة إسرائيل) والحكومة الأردنية (في الأراضي المحتلة قبل 1967) إلى أسلوب التسوية الذي بدأته بريطانيا والمسمى بـ "طريقة تورينز (Torrens title) "تقوم "طريقة تورينز" على ثلاثة مبادئ:

أولاً، دقة متناهية في ترسيم حدود قطع الأراضي بهدف إصدار خرائط حيازة(Cadastre map) ، وتحديد صاحب ملكية كل قطعة من خلال شهادة طابو.

ثانياً، خرائط الحيازة تكون نهائية ولا يمكن الطعن بها عند نهاية عملية التسوية.

ثالثاً، الدولة الحاكمة تكون مسؤولة عن صحة التسوية .المبدأ الثالث يعتبر مهماً جداً، ليس فقط لأنه تعبير عن سيادة الدولة التي تدعي أحقيتها في تسوية الأراضي التي تسيطر عليها، وإنما لأن "صحة التسوية" التي ستكون الدولة مسؤولة عنها تستند بالأساس إلى قوانين وتشريعات الدولة نفسها، وإلى تفسيرات الدولة الحصرية لتلك التشريعات والتي تستخدمها لخدمة أهدافها العامة، كما سيتضح أدناه من قيام إسرائيل بتجيير قوانين مختلفة (مثل مصادرة أراضٍ للصالح العام، وقانون أملاك الغائبين) للوصول إلى تسوية تدعم الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية.

لكن بريطانيا لم تستكمل تسوية كل أراضي فلسطين، فيما يخص إسرائيل، استمرت عملية التسوية فيها بعد قيامها بحيث تم تسوية نحو 96% من الأراضي (أكثر من 17700 حوض، ونحو مليون قطعة أرض). فيما يخص الأرض المحتلة عام 1967 (بما يشمل بطبيعة الحال القدس الشرقية) قامت الأردن باستخدام سيادتها خلال فترة الحكم الأردني (1948–1967) في محاولة لاستكمال تسوية الأراضي، لكنها أيضاً لم تنته، وبقيت أراضي شاسعة بدون تسوية.

اتخذت اسرائيل بعد الاحتلال عام 1967 قرارين كانت لهما أبعاد استراتيجية على مستقبل الأرض المحتلة.

1- **القرار الأول** :- كان في ضم مدينة القدس وفرض السيادة الإسرائيلية عليها ، تم بتاريخ 27 حزيران 1967 توسيع حدود مدينة القدس بنحو 70 كم مربع لتصبح "القدس الشرقية" منطقة تمتد من أم طوبا جنوباً وحتى كفر عقب شمالاً على مساحة إجمالية تقدر بنحو 100 كم مربع، ثم فرضت إسرائيل السيادة الإسرائيلية على المدينة، بحيث أصبحت القدس الشرقية تتبع للقانون الإداري لدولة إسرائيل، بينما ظلت باقي أراضي الضفة الغربية تحت الحكم العسكري.

2- **يتعلق القرار الثاني** بأراضي الضفة الغربية (باستثناء القدس)، فقد أصدرت الإدارة العسكرية الاسرائيلية القرار رقم 291 لعام 1968، بموجب القرار، لم يتم إلغاء الأراضي التي قامت الحكومة الأردنية بتسويتها، وإنما جمد العملية عند اللحظة التي وصلت إليها، وألغى كل إجراءات التسوية التي كانت قائمة ولم تنته بعد.

ظلت فكرة تسوية الأراضي (في الضفة الغربية والقدس الشرقية) مطروحة على أجندة إسرائيل منذ تلك الفترة، لكن إسرائيل أجلت عملية تسوية الأراضي أكثر من نصف قرن بهدف تثبيت حقائق جديدة على الأرض قد تحول العديد من الأراضي غير المسواة بعد إلى أراضي دولة، اليوم، يمكن النظر إلى الأرض المحتلة عام 1967 على أنها مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

1- أراضي منطقة A و :B بموجب اتفاق أوسلو فإن هذه الأراضي (تشكل نحو 39% من مساحة الضفة الغربية) تقع تحت المسؤولية الإدارية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي هي خارج مشروع تسوية الأراضي الإسرائيلي.

2- أراضي منطقة: C تمكنت الأردن حتى العام 1967 من تسوية نحو ثلث الأراضي فقط، بينما بقيت ثلثين بدون تسوية، في إسرائيل، المسؤول عن تسوية أراضي منطقة C هي الإدارة المدنية من خلال مكتب تسجيل الأراضي التابع لها والمنتدب من قبل وزارة العدل الإسرائيلية، في السنوات القليلة السابقة، قررت إسرائيل، مبدئياً، استحداث تسوية لكامل أراضي C والتي ستشرع بها حالما تنتهي من البت في بعض الأمور الإجرائية .وقد حذر تقرير لمراقب الدولة الإسرائيلية من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعمليات تسوية لأراضي منطقة C على عاتقها الخاص، وبدون استشارة إسرائيل بحيث أنها خصصت طاقم عمل مكون من مئات الموظفين لهذا الغاية.

3- القدس: حتى العام 1967، تمت تسوية 10% فقط من أراضي القدس الشرقية، بيد أنه بخلاف أراضي المنطقةC ، فإن تسوية الأراضي في القدس تقع ضمن المسؤولية المباشرة لوزارة العدل الإسرائيلية.

في بلد غير خاضع للاستعمار، فإن تسوية الأراضي لها أهمية بالغة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي للسكان، بيد أن الحديث عن تسوية الأراضي دون الإشارة إلى أن الأراضي المستهدفة في مشروع التسوية تخضع لاحتلال يستهدف اقتلاع المقدسيين من أراضيهم، ويمنح أولوية، بشكل معلن وغير معلن، للاستيطان اليهودي، قد يحرف التحليلات المتعلقة بالآثار الاقتصادية "الإيجابية" لتسوية الأراضي عن سياقها التاريخي. في تقرير نشره مركز القدس لبحث السياسات في العام 2018، وهو مركز إسرائيلي يعمل في القدس، فإنه يرى أن "أحد أسباب الضائقة الاجتماعية في القدس" قد تكون عدم تسوية الأراضي، لأن المقدسيين غير قادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي بدون إدراجها بشكل رسمي في سجل الأملاك، وهو أمر لا يتم إلا بعد عملية تسوية نهائية، ويعني عدم القدرة على إثبات الملكية أن المقدسيين لا يستطيعون رهن عقاراتهم (للحصول على رهن عقاري)، لكنهم أيضاً، وهذا الأهم، لا يستطيعون الحصول على رخص بناء في أراضٍ غير مسواة وغير منظمة من قبل بلدية القدس، وقد قدر المركز أن خسارة المقدسي من عدم قدرته على الحصول على رهن عقاري إسرائيلي، وبسبب الفوائد العالية التي تضعها البنوك (بما في ذلك البنوك الفلسطينية) على قروض بناء في القدس (قبل التسوية) تصل إلى نحو 80 ألف شيكل، أو "خسارة سنوية تقدر بنحو 2 مليار شيكل."

لكن هذا لا يعني أن تسوية الأراضي بحدّ ذاتها تعتبر قيمة مطلقة بصرف النظر عن السياق السياسي الذي تتم خلاله فتسوية الأراضي في القدس الشرقية قد تحول قطع الأراضي إلى قطع مسجلة وواضحة الملكية، وبالتالي تسهل عملية تدويرها (بيع، شراء، رهن). لكن حصر التبعات في مستواها الاقتصادي البحت (وهذا هو سبب إدراج قرار تسوية الأراضي ضمن خطة تقليص الفجوات الاجتماعية- الاقتصادية في القدس الشرقية، قرار حكومي 3790) من شأنه أن يحرف النقاش عن مصير مساحات شاسعة من أراضي القدس الشرقية، والتي ستتحول، بشكل "قانوني" إلى ملكيات إسرائيلية يهودية.

- **ثانياً: الاستيطان في القدس قبل البدء بمشروع التسوية الحالي:-**

تتم عملية التسوية التي بدأت عام 2018 بناء على قانون تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي (نسخة معدلة) للعام 1969، حسب هذا القانون، على كل جهة (فرد أو جمعية) أن تثبت أنها تعمل في الأرض أو تمسك بها لمدة معينة وبشكل مستمر، ويسقط حق المدعي إذا مرت فترة عشر سنوات بدون أن يعمل أو يمسك بالأرض، لكن الكنيست الإسرائيلي عاد ومدد الفترة لتصبح 15 عاماً.

نظرة سريعة على المصير الذي لحق بأراضي القدس الشرقية بين 1967-2021 قد يشير إلى خطورة تفرد دولة إسرائيل في عملية التسوية، إسرائيل لا تعتبر القدس أرضاً محتلة، وبالتالي لا تكترث لنصوص المعاهدات الدولية، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة والتي نصت على عدم إحداث تغييرات بوضعية الأراضي المحتلة، فعلى مدار أكثر من نصف قرن على احتلال القدس الشرقية، انتقلت العديد من أراضي المقدسيين إلى ملكية إسرائيلية بطرق استعمارية مختلفة، بحيث أن تسوية أراضي القدس في هذا التوقيت بالذات، وبناء على معطيات العام 2018 (عند صدور القرار الحكومي 3790)، من شأنها أن تثبّت التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية وتضفي عليه صبغة قانونية. أهم هذه الطرق الاستعمارية التي غيرت وضعية (status) أراضي القدس الشرقية هي:

1- مصادرة الأراضي لـ "الصالح العام":-

صادرت إسرائيل بين عامَي 1967 و1991، نحو 23.4% من مساحة القدس الشرقية بدعوى المصلحة العامة - (Acquisition for public purpose) انظر الجدول (1)، حسب قانون الأراضي لعام 1943، تستطيع الدولة أن تستخدم الأراضي المصادرة لـ "المصلحة العامة" لأي هدف تراه مناسباً، حتى لو خالف الهدف المعلن عنه كـ "مصلحة عامة" عند إصدار قرار المصادرة، ويمنع التعديل القانوني أصحاب الأرض من المطالبة بحق استرجاع الأراضي في حال تم تأجيرها من الدولة إلى طرف ثالث، أو في حال مرّ أكثر من 25 عاماً على مصادرتها، هذا يعني أن قانون تسوية الأراضي، الذي من المفترض أن يقوم على إجراءات "شفافة" تشمل قيام أصحاب الأراضي بتقديم دلائل لادعاء الملكية، قد يحرم أصحاب الأراضي المصادرة من حقهم في استرجاعها، خصوصاً اليوم بعد أن مرّ أكثر من 30 عاماً على مصادرة الأراضي في العام 1991،كما أن قيمة الأراضي المصادرة وفق هذه الآلية تقدر، بناء على بعض المصادر، بنحو 1 مليار دولار أميركي، الأمر الذي يدل على أن المصادرة أيضاً "تساهم في إفقار المقدسيين" وليس فقط استبعادهم عن أرضهم.

اسم المستعمرة التي أقيمت	المساحة بالدونم	التاريخ
التلة الفرنسية، جبل المشارف، رمات اشكول	830،3	8كانون الثاني 1968
نبيه يعقوب، حارة اليهود في البلدة القديمة	342،1	14نيسان 1968
رمات آلون	840،4	30آب 1970
شعفاط وتلبيوت	240،2	
جيلو	700،2	
عتاروت ومطار قلنديا	337،1	
واد بيت هينوم وباب الخليل	230	
منطقة رمات راشيل	600	
بسغات زئيف	400،4	20آذار 1980
جبل أبو غنيم (هار حوماه)	850،1	16أيار 1991
المجموع	369،23	

جدول 1: احصائيات مصادرة الأراضي في القدس الشرقية 1967-1991 (المصدر :بتسيلم)

تجدر الإشارة إلى أن مصادرة الأراضي في إسرائيل (وأيضاً في القدس الشرقية) تتم من خلال طرفين: وزارة المالية أو البلدية، تستند وزارة المالية إلى قانون الأراضي لعام 1943 في المادة 22 (2)، والتي تستطيع وزارة المالية بموجبها مصادرة أراضٍ، أو تمليكها للدولة، بعد أن تفي بالشروط المنصوص عليها في المواد 5 و7 و19، والتي تتطلب إعلاناً عاماً في الصحف، وفتح المجال القانوني للاعتراض، ودفع تعويضات. أما البلدية فإنها تستند إلى قانون التخطيط والبناء لعام 1965 في مادته رقم 188 والتي تخول البلدية مصادرة أراضٍ للصالح العام كشق شوارع، وبناء حدائق، ومدارس، وغيرها .

2- حارس أملاك الغائبين:-

بالإضافة إلى الأراضي التي تمت مصادرتها، فإن حارس أملاك الغائبين أيضاً يلعب دوراً محورياً في تحديد مصير عملية تسوية الأراضي بموجب قرار الحكومة 3790، حسب قانون أملاك الغائبين لعام 1950، 12فإن القانون يستهدف العقارات وليس فقط الأراضي، نظرياً، إذا ثبت أن صاحب العقار يسكن في "أراضٍ معادية" فإنه يعتبر "غائباً" ويحق لحارس أملاك الغائبين أن يضع يده على

العقار، وجدير بالذكر أن القانون في صيغته يستخدم مفهوم "أيرتس يسرائيل" (أي أرض إسرائيل بالمفهوم التوراتي والتي تشمل كل فلسطين التاريخية) وليس "دولة إسرائيل" (التي تأسست عام 1948 وتستثني الأرض المحتلة عام 1967)، ويتيح القانون لحارس أملاك الغائبين تأجير العقار أو منح حق استخدامه لطرف ثالث بما في ذلك الدولة، لكن من خلال نظرة سريعة على قدرة الدولة على توظيف قانون أملاك الغائبين، يتبين أن تطبيق القانون في القدس متعلق بـ "حسن نوايا" الحكومة الإسرائيلية، في فترة حكم اليمين الصهيوني 1977–1992 ثم 1996–2021، قامت الحكومات المتعاقبة بتوظيف قانون أملاك الغائبين بطرق ملتوية عدة، تخللها التحايل، لنقل أملاك الفلسطينيين في القدس إلى ملكية إسرائيلية، مثلاً، في العام 1992 (في ظل حكومة رابين)، كشفت لجنة تحقيق إسرائيلية أن وزير الإسكان الإسرائيلي (1990–1992) أريئيل شارون كان قد أقام جهازاً (بشكل سري) يقوم على التنسيق ما بين: سلطة أراضي إسرائيل، حارس أملاك الغائبين، وزارة الإسكان وشركة عميدار، ليقوم بتحويل عقارات فلسطينية إلى حارس أملاك الغائبين. وفق الآلية التي اتبعوها، قام الصندوق القومي الإسرائيلي بِحَثّ مرتزقة فلسطينيين أو عملاء على الإعلان عن عقارات معينة (ليست بالضرورة تحت ملكيتهم) وتحويلها إلى حارس أملاك الغائبين، ثم يقوم الحارس بتأجيرها إلى شركة عميدار أو إلى الصندوق القومي الإسرائيلي الذين يضعونها بدورهم تحت تصرف المستوطنين (في أغلب الأحيان عن طريق جمعية العاد) .

ليس هناك معطيات دقيقة حول حجم الأملاك التي تتبع حالياً إلى حارس أملاك الغائبين. لكن في حال قررت الحكومة الإسرائيلية الاستفادة من تطبيقات القانون، فإنها ستكون قادرة على استملاك العديد من العقارات، والتي قد يكون أحياناً من السهل إثبات أن أحد أصحابها الورثة، على الأقل، "غائب."

- **ثالثاً- قرار حكومي رقم** 3790- **بند تسوية أراضي القدس**:-

حتى عام 2018، كانت 90% من أراضي القدس الشرقية غير مسواة، وهي تشكل نحو 30% من مساحة القدس "الكاملة" حسب سجلات بلدية القدس، ولأجل الشروع بتسوية كل هذه الأراضي، تم تشكيل لجنة فرعية (لاحقاً: لجنة التسوية) ترأسها وزارة القضاء الإسرائيلية، وتضم: وحدة إشراك الجمهور التابعة لمكتب رئيس الوزراء، وزارة القدس والآثار، سلطة أراضي إسرائيل، مركز خرائط إسرائيل، بلدية

القدس، حارس أملاك الغائبين، قسم الموازنة في وزارة المالية، ومدير التخطيط في وزارة المالية. وتجتمع اللجنة مرة واحد كل ثلاثة شهور، وتضع تقريرها عن سير عملية التسوية في القدس الشرقية.

ستعمل اللجنة الفرعية على تسوية أراضي القدس الشرقية بحيث تتم تسوية 50% منها حتى نهاية العام 2021، على أن تستكمل تسوية باقي الأراضي حتى نهاية العام 2025، ولهذا الغرض، خصصت الحكومة مبلغ 50 مليون شيكل، وقامت اللجنة بطرح مناقصة لتوكيل شركة خاصة للقيام بتسوية الأراضي، حظيت بها شركة جيودا.(Geoda) وتشمل عملية تسوية الأراضي الخطوات التالية:

1- **بداية، يعلن مأمور التسوية من خلال تعميم ينشره على المواقع الحكومية الرسمية وأماكن أخرى، عن نيّته لإجراء تسوية لقطعة أرض معينة (على الأقل 30 يوماً قبل البدء بالتسوية)، وذلك بهدف إعلام الجمهور، كون "إعلام الجمهور" مركب أساسي في التسوية.**
2- **بعدها يتم تقديم مذكرات ادعاء من قبل كل من يدعي الملكية بالعقار، يتوجب على كل من يدعي ملكية بعقار أن يرفق مع مذكرة الادعاء أوراقاً تثبت ملكيته وأوراقاً ضريبية تثبت أن العقار حرّ من كل دين ضريبي.**
3- **بعد تجميع مذكرات الادعاء، ينشر مأمور التسوية جدول ادعاءات يعكس مضامين مذكرات الادعاء المقدمة من قبل كل من يدعي ملكية بالعقار.**
4- **في حال وجود ادعاءات متناقضة للملكية، ينتقل الأمر إلى المحكمة المركزية للبت بالحقوق العقارية.**
5- **في النهاية، يتم نشر جدول حقوق، والذي يعرض بشكل نهائي وقاطع حق الملكية لكل قطعة أرض.**

ولا بد من التنويه، إلى أن العديد من أراضي القدس الشرقية مقسمة حالياً إلى أحواض وأرقام قطع (حسب التصنيف الأردني)، وهذه التصنيفات معتمدة حالياً من قبل مركز خرائط إسرائيل ومن قبل سلطة أراضي إسرائيل. لكن لأنها لم تمر في عملية تسوية رسمية قامت بها دولة إسرائيل، فإن هذه التصنيفات (أرقام الأحواض والقطع) تسمى "أحواضاً تقديرية" (بالعبرية حوشي شوما)، وملكيات القطع في الأحواض التقديرية مسجلة فيما يسمى "سجل الحجج" (بالعربية بينكس هاشطروت)، وهو مشابه لوثيقة إخراج القيد.

تهدف عملية التسوية الحالية إلى استبدال سجلات "الأحواض التقديرية" بسجلات تسوية نهائية بحيث يتم تسجيلها ليس في "سجل الحجج" وإنما في سجل الأملاك (بالعبرية بينكس الزخويوت)، في بعض الأحيان، تكون الأحواض النهائية مطابقة لـ "الأحواض التقديرية"، وفي أحيان أخرى تختلف عنها بدرجات متباينة. في كل الأحوال، لا تعتبر الأراضي مسوّاة بشكل رسمي إلّا في نهاية عملية التسوية التي تشرف عليها إسرائيل.

قد تستمر هذه الخطوات بضع سنوات، وقد لا تستطيع "لجنة التسوية" إتمام مشروعها ضمن الجدول الزمني المحدد، وعليه، نستعرض الخطوات التي اتمّتها "لجنة التسوية" خلال الأعوام 2019-2020. أما بالنسبة للعام الحالي، فلم يتم إصدار تقرير بشأنه بعد.

1-عمل اللجنة خلال العام 2019:-

سار عمل اللجنة بشكل بطيء خلال العام 2019، على ما يبدو لدراسة تفاعل المقدسيين مع تسوية أراضيهم، وخلال الفترة، تم تشكيل لجان عمل ميدانية مكونة من مساحين، وطواقم خرائط ووحدات للتواصل مع المقدسيين، وخلال العام، بدأت اللجنة بتسوية بعض الأحواض في منطقة صور باهر، الشيخ جراح، بيت حنينا وبين صفافا وعتاروت (انظر أرقام الأحواض في الجدول 2).

رقم الأحواض	المنطقة
31466، 31467، 31468، 31469	صور باهر
30605، 30606	بيت حنينا
31443، 30275	بيت صفافا
30821	الشيخ جراح (شمعون الصديق)
المطار، 30995، 30996	عتاروت ومطار قلنديا
30652، 30653	التلة الفرنسية
مناطق كنسية (اللاتينية، الفرنشيسكانية)	الشياح
30995، 30996	مستوطنة غفعات هماطوس (على أراضي بيت صفافا

جدول (2): أرقام الأحواض التي شرعت "لجنة التسوية" في العمل بها خلال العام 2019[15].

وتشكل هذه الأحواض (والقطع المندرجة ضمنها) تجربة (pilot) لـ "حسن سير" التسوية في القدس الشرقية. وحسب تقرير "لجنة التسوية" للعام 2020، فإن هذه الأحواض لم يتم اختيارها بشكل عشوائي، وإنما ضمن

تخطيط مسبق يهدف إلى إحداث "أثر الدومينو". هذا يعني، أن نجاح التسوية في هذه المناطق من شأنه أن يخلق شعوراً إيجابياً لدى المقدسيين الذين سـ "تقل لديهم مشاعر التشكيك والتخوف" من إحياء مشروع التسوية، وبالتالي سيجُرون وراءهم أصحاب قطع الأراضي في الأحواض المحيطة بهم لتقبل تمدد مشروع تسوية الأراضي.

2- عمل اللجنة خلال العام 2020:-

تم في العام 2020 استكمال التسوية في الأحواض المشار إليها في جدول (2) مع إضافة أحواض أخرى. في هذا العام، تركز عمل "لجنة التسوية" على إصدار خرائط تسوية للأحواض المختارة، لأن هناك قطع أراض ضمن هذه الأحواض غير محددة من حيث المساحات، إضافة إلى ذلك، نشرت "لجنة التسوية" عروض أسعار للقيام بقياسات (Photogrammetry) لكل القدس الشرقية، وتكون هذه القياسات من خلال تصوير جوي، بحيث يتم تصوير كل قطعة من الجو مرتين من زاويتين مختلفتين للوصول إلى دقة عالية في تحديد المساحات مستقبلاً.

كما قامت "لجنة التسوية" بتشكيل طواقم عمل ميدانية تعمل على مستويين: الأول في إدخال البيانات وتبويبها إلكترونياً ومراقبة دقتها، والثاني على المستوى الميداني من خلال نشر مساحين في الأحواض للبدء بأخذ قياسات. واستكملت اللجنة عملية تلقي ادعاءات الملكية من أصحاب الأراضي في "أحواض التجربة" وضمت إليها أحواضاً أخرى، وقامت "لجنة التسوية" لكي تمضي قدماً في عملية التسوية، في بعض الأحيان، بإعادة تقسيم الأحواض الأردنية (الأحواض التقديرية) إلى أحواض جديدة، مثلاً، تم تقسيم الحوضين 30605 و30606 في بيت حنينا (انظر الجدول 2) إلى أكثر من 80 حوضاً جديداً. وتم استخراج نحو 10 أحواض جديدة من الحوضين 30652 و30653 في التلة الفرنسية/ شعفاط (لا تغطي الأحواض العشرة الجديدة كامل مساحات الحوضين المذكورين).

بالإضافة إلى ذلك، توجهت "لجنة التسوية" إلى أطراف معينين ترى أنهم مستعدون لتقديم ادعاءاتهم بالملكيات وتوفير خرائطهم للانضمام إلى مشروع التسوية، بحيث أن شمل هذه الأطراف في المشروع، وتسوية أراضيهم، قد يساهم في إنجاح عملية التسوية في القدس الشرقية قبل البدء بالأحواض "الإشكالية". والهدف ربما هو إشعار باقي سكان القدس بأن مشروع التسوية قد قطع شوطاً ناجحاً بحيث أن عدم الانخراط به سيعود بالضرر عليهم. تشمل هذه الأطراف التي توجهت لها "لجنة

التسوية" أطرافاً تابعة للدولة (مثل حارس أملاك الغائبين، جمعيات استيطانية، كنائس، أراضٍ وقفية... الخ) بالإضافة إلى مقدسيين أفراد يعتبرون أقرب إلى القبول بمشروع التسوية الحالي.

حتى الآن، لم يتم نشر تقرير اللجنة عن عملها في العام 2021. لكن انتشار وباء الكورونا كان له تأثير على سرعة سير العملية، والتي تعثرت في بعض الأحيان.

- **رابعاً: تبعات تسوية أراضي القدس الشرقية:-**

من المتوقع ألا تسير خطة تسوية أراضي القدس الشرقية وفق الجدول الزمني المحدد ضمن القرار 3790 والذي ينص على إتمام تسوية 50% من أراضي القدس الشرقية حتى نهاية العام 2021، ومع ذلك، فإن عملية التسوية تبدو ماضية إلى الأمام حتى إتمامها، من الصعب حالياً استشراف نهاية عملية التسوية من خلال معلومات كمية تعكس عدد الأحواض والقطع بعد العام 2025 (الموعد المحدد لنهاية عملية التسوية)، أو عدد القطع التي فشل المقدسيون بإثبات ملكيتها وبالتالي تحولت إلى ملكية دولة إسرائيل، لكن يمكن استخلاص الخطوط العامة لتبعات عملية التسوية من خلال النقاط التالية:

1- <u>على المستوى الإجرائي: انتقال مساحات واسعة من القدس الشرقية إلى ملكية الدولة الإسرائيلية:-</u>

تنقسم أراضي فلسطين (غير المسوّاة) بشكل عام إلى أراضي ملكية خاصة، وأراضي ميري (تابعة للدولة لكن تم تأجيرها/ أو لم يتم تأجيرها لأشخاص)، وأراضي وقف (إسلامي أو مسيحي)، وأراضٍ متروكة (مخصصة للمصلحة العامة)، وأراضٍ موات (بعيدة عن السكن أو غير صالحة للفلاحة). عند إجراء التسوية، فإن ادعاءات الملكية التي قد يقدمها المقدسيون تتعلق فقط بالأراضي المصنفة ملكية خاصة، أو الأراضي الميري التي يمكن إثبات استخدامها خلال السنوات الثلاث الماضية، أو أراضي الوقف.

هذا يعني، أن قانون التسوية سيحول إلى ملكية دولة إسرائيل باقي الأراضي والتي تشمل الأراضي المتروكة، والأراضي الموات، والأراضي الميري المحلول (أي التي تستطيع الدولة أن تثبت أنها لم تفلح أو تزرع أو تستخدم خلال السنوات الثلاث السابقة)، في هذا السياق، فإن الأراضي التي كانت تعتبر ملكية للدولة الأردنية قبل العام 1967، ستنتقل "بشكل طبيعي" إلى دولة إسرائيل، قد يُعطي تتبع دقيق لمآل عملية التسوية خلال السنة القادمة، وتتبع قانوني لسياق الادعاءات والمنازعات التي ستنجم عن ذلك، مؤشراً واضحاً إلى الأوضاع في نهاية عملية التسوية.

لكن هذا لا يعني أن كل الأراضي التي يعتقد المقدسيون أنهم قادرون على إثبات ملكيتها ستتم تسويتها باسمهم بالفعل،مثلاً، قانون أملاك الغائبين الذي يسري على القدس من المتوقع أن يسلب جزءاً من هذه الأراضي، كذلك، سيتمكن اليهود الذين كانوا يملكون حقوقاً عقارية في القدس الشرقية قبل العام 1948 من منازعة المقدسيين القاطنين فيها حالياً، كما هو الحال في قضية حي أم هارون في الشيخ جراح، وقد تتمكن أيضاً جمعيات استيطانية (مثل عاتيرت كوهانيم وجمعية إلعاد) من دفع إغراءات مالية عالية لبعض المقدسيين للتلاعب بعمليات إثبات/ عدم إثبات الملكيات، كما حصل في قضية الفساد الشهيرة والتي انكشفت عام 1992 (أنظر أعلاه).

أحد أهم الأحياء التي تم انتقاؤها كتجربة خلال العام 2020–2021 هو حي أم هارون في الشيخ جراح والذي تقوم جمعيات يهودية بالادعاء بأنه كان ملكية يهودية قبل العام 1948، وبالتالي كان من المتوقع أن تصادق المحكمة العليا على تسويته لصالح المدعين اليهود، الأمر الذي كان سينجم عنه طرد نحو 45 عائلة من منازلها لولا أن الهبة الشعبية التي انطلقت في الشيخ جراح في أيار 2021، وما تلاها من ضغط محلي ودولي دفعت إلى إرجاء النظر في القضية، دون أن تسقطها.

2- <u>على المستوى السياسي: الانتقال من "ضم القدس" إلى الحصول على اعتراف أممي بسيادة إسرائيل على القدس</u>

لا يعترف المجتمع الدولي بالقدس الشرقية كجزء من عاصمة دولة إسرائيل، وما زال يعتبر أن ضم القدس في العام 1967 هو أمر غير شرعي، ومع ذلك، تمضي إسرائيل في سياسة تهويد القدس الشرقية وخلق حقائق جديدة على الأرض قد تحول انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية إلى أمر غير قابل للتطبيق العملي. في هذا السياق، تزامن إطلاق قرار 3790 في العام 2018 مع انتقال السفارة الأميركية إلى القدس، ولا بد من الإشارة إلى أنه في ديباجة القرار 3790، إشارة إسرائيل إلى أن خطة الحكومة تجاه القدس الشرقية (والتي تشمل مشروع تسوية الأراضي) إنما تهدف إلى " تعزيز قدرة سكان القدس الشرقية على الاندماج في المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك ... تعزيز الحصانة الاقتصادية والاجتماعية للعاصمة بأكملها."

ولا بد من التوقف عند مفهوم "تعزيز الحصانة ... للعاصمة بأكملها" كونه يحمل إشارات واضحة إلى مساعي إسرائيل تهيئة المجتمع الدولي لقبول "القدس الموحدة" كعاصمة لدول إسرائيل، إحدى المقدمات

لذلك هي الكف عن اعتبار المقدسيين مجتمعاً محتلاً من خلال قيام إسرائيل بمعاملتهم على قدم وساق مع باقي المواطنين الإسرائيليين.

تسوية الأراضي قد تأتي في هذا السياق لتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المقدسيين واليهود في المدينة، وتأتي إلى جانب خطة التدخل في حقل التعليم، العمل، البنية التحتية وغيرها من المجالات. ويعتقد زئيف الكين، وزير القدس اليميني، بأن ضم القدس كان خلال الخمسين سنة الماضية ضماً على الورق فقط. على أرض الواقع، فإن "القدس الموحدة" ظلت قدساً من شطرين بحيث أن كل شطر يختلف عن الثاني من حيث مستوى المعيشة والرفاه، والظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وعليه، كمقدمة لضم القدس الشرقية "عملياً"، فإن مشروع تسوية الأراضي يعتبر خطوة ضرورية.